



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

لماذا لم تدخل الديمقراطية العالم الإسلامي؟

رود كومبانس



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

لماذا لم تدخل الديمقراطية العالم الإسلامي؟

رود كومبانس *

إن لم ينظر المرء إلى ما يحدث خلف المنتجعات والشواطئ التي تغطيها النخيل، فلن يكتشف المرء فرقاً كبيراً بين «جزر موريشيوس» و «جزر المالديف»، وهما دولتان من الجزر الاستوائية في المياه الدافئة للمحيط الهندي. يبلغ عدد سكان «موريشيوس» (1.2) مليون نسمة، في حين يبلغ عدد جزر المالديف خمسمائة ألف، وكلاهما كانتا مستعمرتان. كانت موريشيوس فرنسية حتى عام 1810 وبعد ذلك أصبحت بريطانية. ظلت جزر المالديف لمدة طويلة سلطنة مستقلة، ولكن في عام 1887 أُدرجت تحت وصاية الإمبراطورية البريطانية. استقلت جزر المالديف في عام 1965، و«موريشيوس» في عام 1968. لا تتمتع أيٌّ من الدولتين بموارد طبيعية مثل: (النفط، أو الغاز، أو الخامات، أو المعادن النادرة) وهما يعتمدان اعتماداً أساسياً على السياحة في تحقيق عائداتهما من العملات الأجنبية. وصيد الأسماك هو مصدر دخل لجزر المالديف، ومثله زراعة قصب السكر وإنتاج المنسوجات والخدمات المالية لـ«موريشيوس». كما أنّ الدولتين متشابهتان من حيث مستويات الازدهار: فقد بلغ الناتج القومي الإجمالي للفرد في عام 2015 (9,446) دولار أمريكي في جزر المالديف و (9,041) دولار أمريكي في «موريشيوس».

لكن المشهد الخارجي الذي تغطيه أشجار النخيل المتمايلة يخفي عالماً من الاختلاف بين البلدين من حيث الديمقراطية وحقوق الإنسان. منذ الاستقلال، كانت «موريشيوس» مثلاً يتحدى به في الاستقرار السياسي، إذ تناوبت الإدارات الديمقراطية المتعاقبة. وغالبية السكان من الهندوس، ولكن الأقليات المسيحية والمسلمة في الغالب يمكنها ممارسة عقيدتها بحرية. إلى جانب الأعياد الهندوسية، فإنّ أعياد الميلاد وعيد الأضحى الإسلامي هما أعياد رسمية كذلك. كان ثلاثة من رؤساء البلاد مسلمين، بما في ذلك، الكيمائية «أمينة غريب فقيم» (2015 إلى 2018)، أول رئيس من النساء للبلاد. على النقيض من ذلك، لم تترسّخ الديمقراطية أبداً في جزر المالديف. بعد الاستقلال، سارت الأمور بطريقة جيدة، وصمدت الديمقراطية لبضع سنوات. لكن من عام 1978 إلى عام 2008، حكم البلاد الرئيس نفسه وهو «مأمون عبدالقيوم»، إذ كان يفوز في انتخابات لم يشارك فيها مرشحين معارضين. نشأ قيوم في مصر وتلقّى تعليمه في جامعة الأزهر الإسلامية في القاهرة، وأضفى الطابع المؤسساتي على الإسلام الأصولي بجعله الإسلام السني دين الدولة في عام 1994،

* مدير الأبحاث في مركز برلين للعلوم الاجتماعية، وأستاذ علم الاجتماع في جامعة هومبولت برلين.

وحظر الممارسة العامة للأديان الأخرى في عام 1997. في عام 2008، قرّر «مأمون عبدالقيوم» الدعوة لانتخابات رئاسية ديمقراطية لأول مرة، وفيها خسر رئاسته. انتهى الانفتاح الديمقراطي قصير الأمد اللاحق بانقلاب في عام 2012. في ظل الحكومة الديكتاتورية لـ«عبدالله يمّين» الأخ غير الشقيق لـ«قيوم»، نما تأثير الجماعات الإسلامية المتطرفة، واستحقت جزر المالديف أن تنال درجة امتياز مريبة، إذ أصبح البلد صاحب أعلى نسبة من المقاتلين الأجانب حول العالم الذين ينخرطون في تنظيم «داعش» في سوريا والعراق. كما هو الحال في عديدٍ من البلدان الإسلامية الأخرى في أرجاء المعمورة، اشتدّ عود التطرّف الإسلامي في البلاد إلى حدّ كبير بعودة الطلاب من الجامعات والمدارس الإسلامية المتطرّفة في دول مثل: (المملكة العربية السعودية، وباكستان، ومصر).

لا تتمتع جزر المالديف بحرية دينية: يجب أن يكون جميع المسؤولين المنتخبين من المسلمين السنة ولا يمكن لغير المسلمين أن يصبحوا مواطنين. ويستند التشريع القانوني جزئياً إلى الشريعة والذي ينصّ على العقوبة الجسدية، من بين أمور أخرى، نحو: (الزنا، والشذوذ الجنسي). كما أنّ جزر المالديف واحدة من بين الدول العشر في جميع أنحاء العالم -جميعها مسلمة- إذ يُعاقب بالإعدام على من يرتدّ على الدين أو يُلحد. ومن ثمّ، لا عجب في أن تحتلّ جزر المالديف المرتبة الثانية في العالم في قائمة الدول التي تغيب فيها الحريات الدينية في كلّ من مؤسّس الحريات الدينية، الذي أعدّه عالما الاجتماع الأمريكيان «للدين بريان جريم، وروجر فينك»، ومؤسّس الاضطهاد الديني الذي عمل على تصنيفه عالم السياسة «جوناثان فوكس». وحدها المملكة العربية السعودية هي من يكون فيها الوضع أسوأ، فيما يتعلّق بحقوق الأقليات الدينية، وفقاً لكِلا المؤسّسين. في كلا المؤسّسين، ثمانية من البلدان العشرة التي تعاني من أكبر اضطهاد ديني وانعدام الحريات هي ذات أغلبية مسلمة.

مع أنّ الانتخابات المالديفية لعام 2018 أوصلت المعارضة إلى السلطة، إلا أنّ التأثير القوي للمتطرفين الإسلاميين المدعومين من وزارة الشؤون الإسلامية القوية، ما يزال يمثّل عائقاً أمام التحول الديمقراطي. فعلى سبيل المثال، في تشرين الثاني 2019، استجابت الحكومة لمطالب رجال الدين الإسلاميين بحظر أهم منظمة غير حكومية معنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان في البلاد، وهي شبكة الديمقراطية في جزر المالديف؛ لأنّها أصدرت تقريراً ينتقد تأثير التطرّف الإسلامي في البلاد. تلخّص «أزرا نسيم» -إحدى مؤلفي التقرير- بدقة كيف تقف الأصولية الإسلامية حجر عثرة في درب الديمقراطية، ليس في جزر المالديف فحسب، وإنّما في مناطق كثيرة من العالم الإسلامي، تقول «أزرا»:

«مع اختلاف توجهات رجال الدين، إلا أنَّ هناك قاسم مشترك بينهم، هو اعتقادهم بأنَّ (الإسلام الحقيقي) لا يمكن تطبيقه إلا بإحياء (إسلام الأجيال الثلاثة الأولى من الإسلام). بعبارة أخرى، فلسفة تؤمن بـ(أنَّ التقدُّم مرهون بالعودة والرجعية). كان تعميم هذا الاعتقاد بصور مختلفة جزءاً بارزاً من الحياة في المالديف لأكثر من عقد من الزمان. من ناحية أخرى، يبدو أنَّ الإيمان بالمُثل الديمقراطية قد عانى من انتكاسة، ومثلها العلمانية؛ لأنَّها أفكار «غير متوافقة مع الإسلام».

الحرية والديمقراطية في ميزان المقارنة الدولية

من المؤكَّد، أنَّ المقارنة بين بلدين وحسب لا تثبت في حدِّ نفسها أشياء كثيرة. ليست الديمقراطية وحقوق الإنسان يمثل هذا السوء في جميع البلدان الإسلامية كما هو الحال في جزر المالديف، وليست جميع البلدان غير الإسلامية ديمقراطية مثل «موريشيوس». من أجل تقديم إجابة قابلة للتعميم على السؤال عن المدى الذي تلعب فيه عوامل مثل الازدهار الاقتصادي، وتكوين الاقتصاد، والموروثات الاستعمارية، والدين دوراً في تفسير التحوُّل الديمقراطي، نحتاج إلى إجراء مقارنة عالمية أوسع.

لتحقيق هذا الهدف، يمكننا استخدام المقاييس الدولية المقارنة لدرجة الديمقراطية والحرية. توفِّر مصادر عدَّة معلومات وثيقة الصلة بالموضوع، ولكن المصدر الذي ألفتَه (House Freedom) يقدِّم مقارنات على مدى مدَّة من الزمن، ويستند إلى تعريف واسع للديمقراطية، ويغطي عدداً أكبر من البلدان مقارنة بالمؤشرات البديلة.

يضع مؤسَّس بيت الحرية ينظر الاعتبار الحقوق السياسية والحريات المدنية ويصنّفها على مقياس من (1) للبلدان الأكثر ديمقراطية وحرية إلى (7) للدول المستبدة والمقيدة للحريات. ويصنّف المؤسَّس البلدان التي تحصل على درجات من (1 إلى 2.5) على أنَّها «متحرِّرة»؛ تأتي المملكة المتحدة وكندا وأستراليا (الثلاثة جميعها في التصنيف 1) وتأتي الولايات المتحدة في التصنيف (2)، كما هو الحال مع جميع دول الاتحاد الأوروبي ما عدا المجر. تراجعت المجر (3) نقط تحت قيادة الشعبوي اليميني «فيكتور أوربان»، لتأتي ضمن فئة «متحرِّرة جزئياً»، والتي تشمل البلدان التي تحصل على نقط تتراوح بين (3 و 5). تشمل هذه الفئة أيضاً، على سبيل المثال: (الهند (3)، وإندونيسيا (3)، وأوكرانيا (3.5)، وبنغلاديش وباكستان «كلاهما 5»). تعدُّ البلدان التي تحصل على نقط بين (5.5 و 7) نقط بلداناً «غير حرَّة». ومن الأمثلة: (تركيا (5.5)، وإيران

ومصر (كلاهما 6)، والصين وروسيا (كلاهما 6.5))، والبلدان التي تقع في أسفل القائمة مثل: (كوريا الشمالية والمملكة العربية السعودية (كلاهما 7)). قبل استيلاء طالبان على السلطة في عام 2021، كانت أفغانستان سلفاً دولة استبدادية (5.5). مع عودة طالبان إلى السلطة وإعادة فرض الشريعة الإسلامية المتشددة، ستنضم من جديد إلى صف المملكة العربية السعودية في فئة أكثر البلدان غياباً للحرية فيها على هذا الكوكب.

في عام 1972، لم تكن الديمقراطية شائعة بأي حال من الأحوال. في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، هيمنت الأنظمة الاستبدادية بمختلف أنماطها، فقد ناضلت أوروبا الشرقية تحت نيران الديكتاتوريات الشيوعية، وفي إسبانيا والبرتغال حكم الفاشيين «فرانكو، وسالازار». أمّا في اليونان، فقد استولى المجلس العسكري على السلطة. كانت ثلاث دول فقط من أصل عشرة في العالم ديمقراطية في ذلك الوقت. منذ ذلك الحين، وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة، تقدّمت الديمقراطية تقدُّماً غير مسبوق. ومع انتهاء عصر الاستعمار وانحيار الدول متعددة الأعراق مثل الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا أوجدت أكثر من خمسين دولة مستقلة جديدة، انخفض عدد الديكتاتوريات المستبدة من اثنين وستين إلى سبعة وأربعين، في حين تضاعف عدد الأنظمة الديمقراطية من (43 إلى 87). من الصعب أن نتخيل اليوم أنه منذ وقت ليس ببعيد، كانت وجهات العطلات المحببة مثل: (إسبانيا، واليونان) تحكمها أنظمة استبدادية وحشية. بحلول عام 2018 - ما عدا روسيا وبيلاروسيا- لم يعد في أوروبا أي ديكتاتوريات حقيقية. كما أصبحت الدول التي تحكمها أنظمة عسكرية في السابق في أمريكا الجنوبية مثل تلك الموجودة في الأرجنتين وتشيلي أنظمة ديمقراطية، كما فعلت الديكتاتوريات السابقة في كوريا الجنوبية وتايوان ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. لقد انتشرت الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

هل عمّت الديمقراطية في كل مكان من العالم؟ كلا؛ لم تطغ موجة الديمقراطية التي اجتاحت العالم في الخمسين عاماً الماضية على كل الدول. في بداية السبعينيات، كان هناك ستاً وثلاثين دولة مستقلة ذات أغلبية مسلمة، من هذه الدول أربعة فقط وهي لبنان وماليزيا وغامبيا في غرب إفريقيا وجزر المالديف- التي كانت ديمقراطية وقتها- كانت أنظمة ديمقراطية حرة. وهكذا، فإنّ نسبة الديمقراطيات في العالم الإسلامي، البالغة 11%، كانت بالفعل أقل بكثير من نسبة البلدان غير الإسلامية 38%. في عام 2018، لم تكن هناك سوى دولتين ديمقراطيتين ذات أغلبية مسلمة، مع أنّ عدد الدول الإسلامية المستقلة قد ارتفع من (36 إلى 47) دولة. وزيادةً على ذلك

تراجع ترتيب السنغال عام 2020، لتصنّف على أنّها دولة «حرّة جزئياً». علّق الرئيس التونسي قيس سعيد عمل البرلمان في تموز 2021. ما لم يرقم العالم الإسلامي الديمقراطية قبل نهاية العام، فسيتهي به المطاف من دون نظام ديمقراطي واحد في تقرير بيت الحرية القادم. قبل مضي سنوات قليلة، كان من الممكن عدّ دولتين أخرتين ذات أغلبية مسلمة، مالي وإندونيسيا، على أنّهما دولتان ديمقريتان، لكنهما سلكا مسار الاستبداد تحت تأثير الحركات الأصولية. بدت تركيا هي الأخرى على المسار الصحيح بعد بضع سنوات مليئة بالأمل، ولكن الوضع تغيّر جذرياً. حينما بدت تركيا متجهة نحو الانتقال إلى الديمقراطية برصيد (3) نقط منذ عام 2010، في ظل حكم رجب طيب أردوغان، انزلت البلاد تدريجياً لتسلك مسار الدول الشمولية، لتجد نفسها الآن على هذا المسار برفقة دول ديكتاتورية مثل ميانمار و زيمبابوي برصيد (5.5) نقطة. الربيع العربي في عامي 2010 و 2011، الذي كان واعدًا بالحرية والديمقراطية، وهذا ما حصل في تونس فقط، عاد بالسوء على الدول التي انتفضت للتغيير، فقد اندلعت حروب أهلية دامية في سوريا والعراق وليبيا واليمن، فضلاً عن موجة عالمية غير مسبقة من الإرهاب.

يتقدّم العالم الإسلامي على سائر دول العالم على صعيد أرقام أنظمتها الدكتاتورية في الوقت الراهن. وهذا مع أنّ ربع الدول المستقلة فقط في العالم بها أغلبية مسلمة. في العالم غير الإسلامي، أصبحت الديمقراطية الآن هي القاعدة السائدة: 57٪ من الدول غير الإسلامية ديمقراطية، و 15٪ فقط تحكمها أنظمة استبدادية تغيب فيها الحرية. هذه ليست ظاهرة لا يتكرر حدوثها إلا في العالم الغربي، ففي المناطق غير المسلمة في أمريكا الوسطى والجنوبية وإفريقيا وآسيا وأوقيانوسيا (ما عدا أستراليا ونيوزيلندا، بوصفهما دولتين «غربيّتين»)، فإنّ 45٪ من البلدان ديمقراطية و 20٪ فقط تحكمها أنظمة سلطوية. في العالم الإسلامي، الوضع هو العكس تماماً: 53٪ من البلدان الإسلامية تحكمها أنظمة استبدادية. وما نسبته 4٪ من الدول الإسلامية هي دول ديمقراطية هي نسبة هزيلة، مع تعليق البرلمان في تونس، ليس هناك نظام ديمقراطي واحد في تونس.

وهكذا، فإنّ حالة الاختلاف الملحوظ بين «جزر المالديف، وموريشيوس» ليست الحالة الوحيدة من نوعها على الإطلاق، ولكنّها توضّح ظاهرة واسعة النطاق. في حين أصبح سائر العالم أكثر ديمقراطية خلال العقود العديدة الماضية، تفشت الأنظمة الاستبدادية في العالم الإسلامي أكثر. لقد قادت الانتفاضات والثورات الشعبية في سائر أنحاء العالم، التي وقعت في الخمسين عاماً الماضية ضد الأنظمة الاستبدادية في كثير من الأحيان إلى التحوّل الديمقراطية، في حين تسبّبت الثورات في

العالم الإسلامي دائماً إلى خلق أنماطٍ جديدةٍ من الاستبداد، إمّا لأنّ الأصوليين الإسلاميين استولوا على السلطة بالقوة، كما هو الحال في إيران وأفغانستان، وإمّا لأنّ الجيش قام بانقلاب ضد خطر استيلاء الأصوليين على السلطة، كما هو الحال في الجزائر ومصر، وإمّا لأنّ الإسلاميين المنتخبين ديمقراطياً، كما في تركيا، عطّلوا الديمقراطية تدريجياً. نظرياً، يمكن للمرء أن يخوض نقاشاً طويلاً حول ما إذا كان للإسلام والديمقراطية أن يتوافقا، ولكن عملياً، نادراً ما ينجح هذا التوافق.

أمن المبرر الحديث عن عجز ديمقراطي في العالم الإسلامي أم أننا نتعامل مع مشكلة عربية تحديداً؟ زعم بعض الكتّاب أنّ البلدان العربية خصوصاً تعاني من فقرٍ في الديمقراطية، في حين أنّ الدول الإسلامية الأخرى لا تختلف كثيراً عن سائر العالم. وبالمثل، يمكننا التساؤل حول تجانس العالم غير الإسلامي. أزعة الديمقراطية خلال الخمسين سنة الماضية ظاهرة غريبة بالأساس، أم أنّها انتشرت أيضاً في الدول غير الغربية؟ نرى أنّه منذ عام 1972 لم يكن هناك ميلٌ نحو الديمقراطية أكبر في أيّ من مجموعتي الدول الإسلامية، العربية وغير العربية، مع أنّ الأنظمة السياسية في الدول العربية تنعدم بالحرية أكثر من سائر العالم الإسلامي. من ناحية أخرى، كان هناك ميل واضح نحو الديمقراطية في كل من الدول الغربية وسائر العالم غير الإسلامي. كانت نزعة الديمقراطية في العالم الغربي هي نتيجة لسقوط الديكتاتوريات في جنوب وشرق أوروبا، في حين أنّه في البلدان الأخرى غير المسلمة، حققت الديمقراطية قبولاً في أمريكا الوسطى والجنوبية وشرق آسيا وأجزاء من إفريقيا. نتيجة لذلك، اتسعت الفجوة الديمقراطية بين العالم الإسلامي والعالم غير الإسلامي اتساعاً كبيراً منذ عام 1972. تميّزت الدول العربية منذ عام 1972 بتحقيقها درجة عالية في الاستبداد، ولكن منذ ذلك الحين ظهرت فجوة ديمقراطية كبيرة أيضاً بين الدول غير العربية الإسلامية وسائر دول العالم. لذا فنحن نتعامل فعلاً مع عجزٍ ديمقراطيٍّ إسلاميٍّ وليس مجرد مشكلة عربية.

لعنة النفط

ليس من الصائب أن تُعزى هذه الفجوة الديمقراطية بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية إلى الثروة. يشتمل العالم الإسلامي على بعض الدول الغنية عالمياً، ولكنّها ليست الأقل استبدادية في العالم الإسلامي. ربما لا يكون العامل الحاسم هو مدى ثراء بلد ما، ولكن ما تقوم عليه تلك الثروة. إنّ ازدهار جميع الديكتاتوريات الغنية في العالم الإسلامي - ما عدا البحرين - يعتمدُ إلى حدٍّ كبير على عائدات النفط. الأمر نفسه ينطبق على الديكتاتوريات غير الإسلامية في بلدان مثل غينيا

الإستوائية وفنزويلا. لعبت فكرة «لعنة الموارد» دوراً مهماً في الأدبيات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية لسنوات عديدة. يشير هذا المصطلح إلى الآثار الاقتصادية السلبية المحتملة للاعتماد على الموارد الطبيعية، والتي قد تعرقل الابتكار والاستثمار والإصلاحات الاقتصادية، ومن ثمَّ تُضعف القدرة التنافسية على المدى الطويل. يمكن أن تكون عائدات النفط والموارد الطبيعية الأخرى أيضاً لعنةً سياسية. إنَّ الحكَّام الاستبداديين في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية أقل اعتماداً على عائدات الدولة من الضرائب المفروضة على دخل مواطنيها، ومن ثمَّ هم أقل اعتماداً على الدعم النشط وتعاطف رعاياها. كان الدافع وراء الحركات الديمقراطية الأولى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو قناعة مفادها بأنَّ الدول لا تستطيع أن تطالب مواطنيها بدفع الضرائب من دون أن تسمعهم عبارة: «لا ضريبة بلا تمثيل!» كان هذا شعار الثورة الأمريكية ضد الحكم الاستعماري البريطاني. الجانب الآخر من ذلك هو أنَّه يصعب على المواطنين في الدول التي لا تعتمد على عائدات الضرائب الضغط على مَنْ هم في السلطة لمنحهم حقوقاً سياسية. فضلاً عن أنَّه يمكن للدول استخدام عائدات الموارد الطبيعية لتزويد المواطنين بخدمات مثل: (رعاية صحية مجانية، وتعليم زهيد الأجر، أو توفير الوظائف ذات الأجر الجيد في جهاز الدولة الواسع). يمكن للجيش أيضاً أن يكون راضياً عن موارد الدولة المالية المتدفقة بوفرة لشراء أسلحة حديثة. الجيش القوي والمخلص بدوره مفيد في محاربة المنشقين الباقين الذين لا يمكن شراؤهم بمزايا مادية. وإنَّ النظام الذي يمكن أن يحوّل نفسه من عائدات الموارد الطبيعية يكون أقل عرضة للضغط الاقتصادي من الخارج للقيام بشيء ما لتحسين حالة حقوق الإنسان. لذلك، هناك كثير من الأسباب للاعتقاد بأنَّ حركات التحوّل الديمقراطي تستغرق وقتاً أكثر صعوبة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. بالطبع، لا تنطبق هذه الحجة فقط على النفط، ولكن أيضاً على الغاز الطبيعي والذهب والماس واليورانيوم وخام الحديد والبوكسيت وما شابه.

إنَّ الاعتماد على الموارد الطبيعية أكبر بكثير في البلدان ذات الأغلبية المسلمة مقارنةً مع سائر دول العالم. عموماً، -حُسيبت عائدات الثروات الطبيعية في المدَّة من 1970 إلى 2016 من أجل تصحيح التقلبات السنوية القوية في أسعار السوق العالمية- وبلغت موارد الثروات الطبيعية في البلدان الإسلامية 13% من الناتج القومي الإجمالي، مع ذروة تصل إلى 43% في تركمانستان. يبلغ متوسط هذه الحصة 5% فقط في البلدان غير الإسلامية. وهناك أيضاً دول في هذه المجموعة تعتمد كثيراً على موارد المواد الخام، مثل أنغولا (39%). وليست كل الدول الإسلامية غنية بالموارد الطبيعية بأي حال من الأحوال. في بنجلاديش وأفغانستان، على سبيل المثال، يبلغ الدخل الناتج عنهما أقل من 1% من الناتج القومي الإجمالي.

يأتي السؤال الآن، إلى أيّ مدى يمكن أن توضح قضية الاعتماد على الموارد الطبيعية حالة انعدام الديمقراطية في العالم الإسلامي. لمعالجة هذا الأمر، نقسّم دول العالم مرة أخرى على ثلاث مجموعات: تلك التي تعتمد على المواد الخام التي تقل عن 3% من الناتج القومي الإجمالي، والتي تشكّل حوالي نصف جميع البلدان؛ ينتمي حوالي الربع إلى النصف بحصة تتراوح بين 3 و 10% من الناتج القومي الإجمالي؛ والربع المتبقي من البلدان التي تحصل على أكثر من 10% من دخلها من الموارد الطبيعية. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأهمية الاقتصادية الفعلية لقطاع الموارد الطبيعية أكبر بكثير ممّا تُشير إليه هذه الأرقام. في البلدان التي تعتمد على الثروات الطبيعية، يعتمد جزء كبير من باقي الاقتصاد أيضاً على الأنشطة المموّلة من عائدات المواد الخام، مثل جهاز الدولة الكبير والإنفاق الاستهلاكي لجميع الموظفين العموميين العاملين فيه.

أكثر من ثلاثة أرباع البلدان ذات الاعتماد المنخفض على الموارد الطبيعية هي أنظمة ديمقراطية حرة، واثنتان فقط منها -بيلاروسيا وكوبا- ليست حرة. في المجموعة المتوسطة التي تعتمد على الثروات الطبيعية اعتماداً محدود المدى، تكون فيها نسبة الديمقراطيات أدنى بكثير عن 50%، وفي البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية، أكثر من ربعها بقليل ديمقراطية ونصفها تقريباً أنظمة استبدادية. مع ذلك، تُلخّصت كثير من البلدان من لعنة الموارد، إذ تعتمد (شيلي، ومنغوليا، وجزر سليمان، وترينيداد، وغيانا، وسورينام) اعتماداً كبيراً على المواد الخام، ومع ذلك فهي دول ديمقراطية.

بين الدول ذات الأغلبية المسلمة، العلاقة أقل وضوحاً بكثير. تنتمي الدولتان المسلمتان الديمقراطيّتان حتى وقت قريب، (السنغال، وتونس) إلى المجموعة الوسطى. ومع ذلك، فإنّ النسبة المئوية للأنظمة غير الحرة أعلى بكثير (حوالي 80%) بين البلدان الإسلامية ذات الاعتماد الكبير على الثروات الطبيعية، في حين أنّ المجموعات ذات التبعية المتوسطة والمنخفضة تهيمن عليها الأنظمة الحرة جزئياً، مثل المغرب وباكستان. ومع ذلك، فإنّ التباين مع العالم غير الإسلامي يظل كبيراً، حتى لو أخذنا بنظر الاعتبار الأثر الاقتصادي للموارد الطبيعية. (5%) فقط من بين البلدان غير الإسلامية ذات الاعتماد المنخفض على الموارد هي بلدان لا تتمتع بالحرية، و (20%) حرّة جزئياً. تصل الأرقام في البلدان الإسلامية ذات الاعتماد المنخفض على الموارد إلى (33% و 67%) على التوالي. حتى في المجموعة الوسطى وفي المجموعة ذات الاعتماد الأكبر على الموارد، فإنّ الأنظمة الديمقراطية كلياً أو جزئياً منتشرة انتشاراً كبيراً بين الدول غير الإسلامية. ومع مساعدة لعنة الثروات

الطبيعية في توضيح الاختلافات في درجة الديمقراطية بين الدول غير الإسلامية، إلا أنّها لا تجيب عن سؤال سبب تأخر الديمقراطية في العالم الإسلامي عن مثيلتها في سائر العالم.

الإرث الاستعماري

يُعدُّ إرث الاستعمار الغربي من أشهر الأسباب لغياب الديمقراطية في العالم غير الغربي، وخاصة العالم الإسلامي. هناك قائمة طويلة من الموروثات الإجرامية المنسوبة إلى الحقبة الاستعمارية، منها: الاعتماد الاقتصادي على الحكام الاستعماريين السابقين، والندوب النفسية التي خلفتها الممارسات العنصرية والعبودية، والحدود الاستعمارية المرسومة استبدادياً، والعداوات العرقية والدينية التي تغذيها السياسات الانقسامية للحكم الاستعماري. بيد أنّ واقعية هذه التفسيرات للتخلّف الاقتصادي والافتقار إلى الديمقراطية يعتمدُ على نطاق واسع في أنّها لا تحرّنا من واجب فحصها فحصاً نقدياً. إذ إنّ التعامل مع الاستعمار الغربي بوصفه متغيراً يختلف في القوة والمدّة، بدلاً من التعامل مع الاستعمار الغربي بوصفه ثابتاً كلياً وعالمياً محصناً من التدقيق التجريبي، هو أول الإجراءات لفحص هذه المقولات.

لتحقيق هذا الهدف، يمكننا الاستفادة من حقيقة أنّه لم تتأثر جميع البلدان غير الأوروبية بالقدر نفسه بالحكم الاستعماري الأوروبي. ظل عدد من هذه البلدان مستقلاً، مثل: (تايواند، واليابان، والصين، وبوتان، والنيبال، وتركيا، وإيران، وعمّان، وليبيريا). وهذا لا يعني أنّ هذه البلدان لم تتأثر بالإمبريالية الغربية. فعلى سبيل المثال أُجبرت الصين على منح القوى الغربية وكذلك روسيا واليابان مجموعة من الامتيازات التجارية خارج الحدود الإقليمية، معظمها في المدن الساحلية، وأخرها، ماكاو البرتغالية سابقاً، التي عادت لحكم الصين في عام 1999. ومارست القوى الغربية نفوذها في الإمبراطورية العثمانية عن طريق «امتيازات أجنبية»، فقد منحت امتيازات تجارية وضيبيّة لمواطنيها، وكذلك عن طريق زيادة اعتماد الإمبراطورية على القروض الأجنبية. ومع أنّ إيران ظلت مستقلةً رسمياً، إلا أنّها اضطرتّ إلى قبول النفوذ الروسي والبريطاني القوي خلال العقود الأولى من القرن العشرين، وقبعت عمّان أيضاً تحت النفوذ البريطاني القوي. ومع ذلك كان إرث الاستعمار الغربي بوصفه متغيراً يمارس تأثيراً سلبياً على الإمكانيات المعاصرة لإرساء الديمقراطية، فيجب أن نعرف أنّ هذا التأثير أقل سطوة في البلدان التي ظلت مستقلة رسمياً، مقارنة بالدول التي فقدت سيادتها تماماً، وأصبحت مندججةً كلياً بالإمبراطوريات الاستعمارية.

بعض الدول لم تصبح جزءاً من الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية، ومن ثمَّ هناك مجموعة كبرى من الدول التي كانت جزءاً من إمبراطوريات غير غربية، ولكن لم تُستَعْمَر من قبل الغرب. وهذا ينطبق على المستعمرتين اليابانيتين السابقتين (تايوان، وكوريا) وإلى منغوليا، التي كانت جزءاً من الإمبراطورية الصينية؛ إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز، التي كانت جزءاً من روسيا ثم الاتحاد السوفيتي؛ والسعودية التي نالت استقلالها بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية من دون أن تخضع إلى أيِّ استعمار غربي.

زيادةً على ذلك، هنالك اختلافات كبرى بين البلدان التي احتلها الغرب، في مدَّة الحكم الاستعماري. وعلى سبيل المثال كانت (إثيوبيا) تحت سيطرة الإيطاليين لخمس سنوات فقط بعد أن غزت قوَّات «موسوليني» البلاد في عام 1936. وعلى الجانب الآخر، توجد دول يعود تاريخها الاستعماري إلى القرن السادس عشر أو السابع عشر والتي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية فقط. الأمثلة هي معظم دول البحر الكاريبي؛ الدول الساحلية في غرب إفريقيا مثل: (السنغال، وغانا، وأنغولا)، ودول آسيوية مثل: (الهند، وسريلانكا، وإندونيسيا، والفلبين). بالطبع، ليست فترة الاستعمار المؤثِّر الوحيد الممكن لعمق تأثير الاستعمار. هناك أبعاد أخرى وثيقة الصلة بالموضوع، قد يكون منها: التمييز بين الدول الخاضعة للوصاية والمستعمرات، ومن بينها التمييز بين تلك التي يحكمها حكم مباشر وتلك التي يحكمها حكم غير مباشر. يرتبط التمييز بين الدول الخاضعة للوصاية والمستعمرات ارتباطاً وثيقاً بفترة الاستعمار؛ لأنَّ معظم الدول الخاضعة للوصاية كانت قصيرة العمر نسبياً، إذ أُسِّست بعد الحرب العالمية الأولى حينما قُسمت المناطق التي كانت خاضعة للسيطرة الألمانية والعثمانية سابقاً بين القوى المنتصرة. يصعب مقارنة الحكم المباشر وغير المباشر عبر مجموعة كاملة من المستعمرات خضعت سابقاً لقوى أوروبية مختلفة، وغالباً ما كان الحكم متنوعاً داخل المستعمرة الواحدة، كما هو الحال في الهند البريطانية ونيجيريا. يكشف مثال نيجيريا أنَّ الغالبية المسلمة في شمال البلاد، والتي حكمها البريطانيون حكماً غير مباشر، وتركوا لهم كثير من المؤسسات والتشريعات والنخب المحلية على حالها من دون تغيير، كان أداءها أسوأ بكثير من حيث التنمية الديمقراطية (وكذلك التنمية الاقتصادية والصراع العنيف) مقارنةً بجنوب البلاد، الذي خضع للحكم الاستعماري المباشر وما صاحبه من تحوُّل مؤسَّساتي.

باختصار، إذا كان إرث الاستعمار الغربي له يد في عدم انتشار الديمقراطية بسهولة، ولو جزئياً، في مناطق من العالم غير الغربي، فإنَّ الدول التي استعمرها الغرب، كمدل وسطي، يجب أن تكون أقل ديمقراطية من الدول التي تخلصت من الاستعمار أو التي هيمنت عليها القوى غير الغربية

مثل الإمبراطوريات اليابانية والصينية والروسية والعثمانية. ينبغي أن نجد أيضاً رابطاً تبادلياً سلبياً بين فترة الحكم الاستعماري الغربي ودرجة الديمقراطية؛ لأنه إذا كان للتبعية الاستعمارية تأثير سلبي، فيجب أن يكون هذا هو الحال في المناطق التي استمرَّ فيها الاستعمار لمدة أطول، ومن ثمَّ كان عنده المزيد من الوقت ليخلف آثاراً عميقةً سواءً أكانت اقتصادية أم مؤسساتية أم ثقافية أم نفسية. للتحقق ممَّا إذا كان هذا هو الحال، قُسمتِ البلدان غير الأوروبية على ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى، البلدان التي لم تهيمن عليها أبداً قوى استعمارية غربية أو هيمنت عليها لمدة تقل عن 50 عاماً (21% من الدول غير الأوروبية)؛ المجموعة الثانية، هي الدول التي دامت مدَّة استعمارها ما بين 50 و 150 سنة (43%)؛ والثالثة، البلدان التي كانت تحت الحكم الاستعماري لأكثر من 150 عاماً (36%).

اتضح أنَّ أكثر من ثلث الدول التي لم تخضع أو خضعت للاستعمار الغربي أقل من 150 عاماً هي أنظمة ديمقراطية حرَّة، مثل: (اليابان، وكوريا الجنوبية، وبوتسوانا، وساموا). والثلث الآخر دول حرَّة جزئياً (على سبيل المثال: أرمينيا، وليبيريا، وسنغافورة)، وحوالي 30% ليست حرة (مثل: الصين، والكاميرون، وإريتريا). ومع ذلك، فمن بين البلدان التي حكمها الاستعمار لأكثر من 150 عاماً، فإنَّ نسبة الديمقراطيات أعلى بكثير وهي 60%. تضمُّ هذه المجموعة عديداً من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولكنها تضمُّ -أيضاً- دولاً أفريقية مثل: (جنوب إفريقيا، وغانا، وموريشيوس، والمستعمرات البرتغالية السابقة في الرأس الأخضر، وساو تومي، وبرينسيبي). ومن بين هذه الدول -أيضاً- أكبر ديمقراطية في العالم، وهي الهند. الاستثناءات الأربعة هي: (كوبا، ودول النفط في أنغولا، وغينيا الاستوائية، وفنزويلا).

إذا نظرنا إلى الدول الإسلامية مقارنين، فإننا نرى -هنا أيضاً- علاقة تبادلية إيجابية، وليست سلبية بين فترة الحكم الاستعماري الغربي ودرجة التحوُّل الديمقراطي. ثلاث عشرة من أصل سبع عشرة دولة إسلامية (70%) خضعت للحكم الاستعماري لأقل من 50 عاماً هي دول تفتقر إلى الحرية. وظلت دولتان من هذه الدول (إيران، وعمَّان) مستقلين على الدوام. في حين كانت روسيا، وليست قوى الغرب، هي من تحكَّم أذربيجان ودول آسيا الوسطى الديكتاتورية مثل كازاخستان وتركمانستان. في حين انتقلت المملكة العربية السعودية على الفور من مرحلة الحكم العثماني إلى مرحلة الاستقلال. ظلت أفغانستان التي يتعدَّد الوصول إليها خارج نفوذ الحكم الأجنبي لفترة طويلة، ولكن بعد حرب خاسرة أصبحت المملكة تحت النفوذ البريطاني في عام 1878. بعد تمزُّد

ناجح، انتهى الحكم البريطاني بعد ذلك بوقت قصير، في عام 1919. كانت الدول الاستبدادية الثلاث الأخرى تخضع إلى الإمبراطورية العثمانية لقرون عدّة، وبعد انهيارها حكمتها القوى الغربية لمدة قصيرة جداً بوصفها مستعمرات أو دول تحت الوصاية. احتلّ الإيطاليون ليبيا عام 1911، وحرّرها الإنجليز في الحرب العالمية الثانية، وأصبحت مستقلة عام 1951، بعد أربعين عاماً فقط من الحكم الغربي. بعد مئات السنين من الحكم العثماني، احتلّ الإنجليز العراق عام 1917، ولكنّها أصبحت مملكةً مستقلةً مرة أخرى بعد خمسة عشر عاماً. أصبحت سوريا منطقة تحت الانتداب الفرنسي في عام 1923 لكنّها نالت استقلالها في عام 1946. وهذه العقود القليلة من الحكم الغربي هي التي ينسب إليها كثيرون كل شرور الشرق الأوسط الحديث. ومع ذلك، فإنّ من النادر ما تُذكر القرون العديدة من الحكم العثماني التي سبقت هذه الفترة بوصفه سبباً من أسباب القصور المؤسّساتي في المنطقة وعدم نجاح الديمقراطية.

إذا كانت بضعة عقود من الحكم الغربي ستؤثّر سلباً على فرص الديمقراطية، فكم سيكون أسوأ في البلدان التي كان عليها أن تتعامل مع الاستعمار الغربي لمدة أطول؟! يبدو أنّ العكس هو الصحيح. الديمقراطيات الإسلامية الوحيدة في الآونة الأخيرة عندها تاريخ أطول بكثير من الحكم الغربي من معظم الديكتاتوريات الإسلامية. كانت تونس فرنسية من 1881 إلى 1956. في بدايات القرن الخامس عشر، خضعت السنغال لتأثير البرتغاليين، الذين حلّ محلهم الهولنديون لمدة وجيزة، وكانت البلاد في ذلك الوقت خاضعة للحكم الاستعماري الفرنسي لثلاثة قرون حتى الاستقلال في عام 1960.

ما تزال الديمقراطيات الحقيقية نادرةً بين الدول الإسلامية، بغض النظر عن مدّة الاستعمار الغربي، ولكن بين الدول الإسلامية التي خضعت لمدّة استعمارية لأكثر من 150 عام، توجد أغلبية كبيرة من الدول الحرة ولو جزئياً على الأقل. البلدان الإسلامية التي لم تعد ديمقراطية في عام 2018، ولكنّها على الأقل عرفت فترات أطول من الديمقراطية بعد الاستقلال: غامبيا، التي كانت بريطانية منذ منتصف القرن السابع عشر حتى الاستقلال في عام 1965؛ ماليزيا، التي كانت في البداية تحت النفوذ البرتغالي والهولندي وأصبحت أخيراً مستعمرة بريطانية حتى الاستقلال في عام 1957؛ وإندونيسيا، التي كانت هولندية من القرن السابع عشر حتى عام 1949. وبعبارة أخرى، لا توجد أي علامة على الإطلاق على أنّ الاستعمار الغربي كان له تأثير سلبي على التحول الديمقراطي بين الدول الإسلامية. على العكس من ذلك، فكلمًا طالت مدّة الاستعمار

الغربي، ارتفعت احتمالية أن تصبح الدولة ديمقراطية كلياً أو جزئياً مثل إندونيسيا وماليزيا. إذا كان للاستعمار الغربي أي علاقة بالتأخر في ديمقراطية العالم الإسلامي، فيبدو أنَّ السبب هو أنَّ الدول الإسلامية لم تخضع بما فيه الكفاية للتأثير الغربي كما فعلت الدول غير الإسلامية. استمرَّ الحكم الاستعماري الغربي في البلدان الإسلامية غير الأوروبية ستة وثمانين عام. كانت البلدان غير المسلمة خارج أوروبا تحت الإدارة الاستعمارية الغربية لمدة 183 عام في المتوسط، أي: أكثر من ضعف المدة الاستعمارية.

كيف يمكن لشيء بغيض مثل الاستعمار أن يكون عاملاً إيجابياً للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم اليوم؟ هذه الفكرة ليست تناقضية كما يبدو بمجرد أن يدرك المرء أنَّ كلَّ شيء نسبي، والماضي هو الآخر كان نسبياً أيضاً. الاستعمار الغربي مستهجن بمعايير اليوم، ولكن ما البدائل التاريخية؟ كانت معظم الدول غير الأوروبية التي لم تحكمها القوى الاستعمارية الغربية أبداً أو حكمتها لفترة وجيزة ووفَّق جزء من إمبراطوريات أخرى أخفقت في تعاملها مع الشعوب الخاضعة لسيطرتها في المعايير الحالية للديمقراطية وحقوق الإنسان على نحو بئس، بل حتى أسوأ من تعامل الحكم الاستعماري الغربي. والحكَّام الاستبداديون للبلدان التي ظلت مستقلة دوماً، مثل: (تركيا، والصين)، لم يعاملوا بالضرورة رعاياهم معاملةً أفضل من تعامل القوى الغربية مع رعاياهم الاستعماريين.

بعد عصر التنوير والثورتين الأمريكية والفرنسية، كان لشروق أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان في الغرب تأثير كبير على تفكير قادة حركات الاستقلال في المستعمرات. دربت النخب الفكرية والسياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية لأبناء البلد المستعمر في المنظمات التعليمية التي تستند إلى النماذج الغربية من حيث المحتوى والشكل، بل إنَّ بعضهم درس في العواصم الاستعمارية. ومن المؤكَّد أنَّ هذه الأنظمة الاستعمارية لم تقدِّم لهم هذه الفرص التعليمية من منطلق الإحسان، ولكن من باب المصلحة الذاتية، إذ لولا مساعدة النخبة المحلية المؤهلة لكان من المستحيل السيطرة على المستعمرات. وهكذا، الحكَّام الاستعماريون هم من نقلوا حتماً القيم والأعراف التي انقلبت في النهاية ضدهم، درس «المهاتما غاندي» في لندن، كما فعل رئيس أساقفة جنوب إفريقيا والناشط المناهض للفصل العنصري «ديزموند توتو»؛ ودرس «كوامي نكروما» أول رئيس لغانا في الولايات المتحدة ولندن. و«محمَّد حتا» أحد القوى الدافعة لاستقلال إندونيسيا، ودرس في روتردام؛ وكان أول رئيس لتلك الدولة. و«سوكارنو»، قد التحق بالمدارس الابتدائية والثانوية الهولندية في جزر الهند الشرقية الهولندية.

ليس فقط المعايير والقيم الديمقراطية، فقد مارست المؤسسات السياسية والأنظمة القانونية للبلدان الأم تأثيراً دائماً على دول ما بعد الاستعمارية. ما تزال الأنظمة القانونية للمستعمرات السابقة تعتمد إلى حدٍ كبير على القانون الروماني أو القانون العام البريطاني. احتفظت المستعمرات السابقة بعد الاستقلال بفصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ومبدأ فصل الدين عن الدولة. كما أنه ليس من قبيل المصادفة أن تتحوّل جميع المستعمرات تقريباً إلى جمهوريات أو ممالك دستورية بعد الاستقلال. حينما أصبحت المستعمرات مستقلة، أُطيح بالنظام الملكي المطلق في الأراضي الأم الاستعمارية، كما هو الحال في فرنسا، أو كما هو الحال في بريطانيا العظمى وهولندا، فقد وضعت هذا السلطات الملكية تحت السيطرة البرلمانية وقُلص دورها إلى دور احتفالي ورمزي. من ناحية أخرى، استمرت الأنظمة الملكية الاستبدادية لفترة أطول في البلدان التي لم يستعمرها الغرب على الإطلاق، مثل إثيوبيا (حتى عام 1975)، وإيران (حتى عام 1979)، وحتى يومنا هذا، في تايلاند والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي.

المواقف الديمقراطية في العالم الإسلامي

باستعراض النتائج حتى الآن، نرى الدلائل على وجود عجز ديمقراطي في العالم الإسلامي، ولا يمكن أن يُعزى هذا العجز إلى مستوى الرخاء الاقتصادي أو الاعتماد على الموارد أو الموروثات الاستعمارية. ومع ذلك، فقد زعمت بعض الدراسات أنّ مواقف الأفراد المسلمين حيال الديمقراطية لا تختلف اختلافاً كبيراً عن مواقف غير المسلمين. هنا أذكر الرأي الأشهر، حينما وضّح عالما السياسة الأمريكيان «بيبا نوريس، ورونالد إنغلهارت» الاختلافات في القيم بين الأشخاص الذين يعيشون في البلدان الإسلامية وغير الإسلامية على أساس بيانات من استطلاع القيم العالمية (World Values Survey)، اتضح أنّ المسلمين لا يراعون الديمقراطية -أي- القيم المؤيدة للديمقراطية - بل يراعون «الإروسية» -القيم المتعلقة بالنوع والجنس-. ولأنّ هذا الاستنتاج يُشير إلى مواقف المواطنين وليس الأنظمة السياسية، فإنّه لا يتعارض ضرورةً مع النتائج المذكورة أعلاه. لكن لو كان هذا العرض صحيحاً، فهذا يعني أنّ الافتقار إلى الديمقراطية في البلدان الإسلامية يعود السبب فيه إلى الحواجز المؤسساتية والنخب المعادية للديمقراطية بدلاً من عدم تفضيل المسلمين العاديين للديمقراطية. لكن، في دراسة «نوريس، وإنغلهارت» الأصلية، شدّت مجموعة واحدة من الأسئلة عن هذا النمط؛ سُئل هؤلاء المستجيبين عن دور الدين في السياسة، قياساً بتصرّجات مثل «السياسيون الذين لا يؤمنون بالله لا يصلحون للمناصب السياسية»، والتي وافقت عليها الأغلبية

في البلدان الإسلامية، ولكن ليس في معظم البلدان الأخرى. دراسات أخرى تظهر أنّ مثل هذه المشاعر حول دور الدين في السياسة لا تُشيرُ فقط إلى اختيار القادة، ولكن أيضاً إلى نصوص القوانين: في معظم البلدان ذات الأغلبية المسلمة، يرى معظم الناس أنّ الشريعة يجب أن تكون قانون البلد، بما في ذلك، في البلدان التي عُرضت فيها هذه الأسئلة، والتشجيع المتعصب لأفعال من قبيل إعدام المرتدين والزناة. وعلى سبيل المثال، في أفغانستان في عام 2013، كان 99% من المشاركين في استطلاع تمثيلي يؤيدون أن تكون الشريعة قانوناً للبلاد. وحينما سُئلوا عن نصوص شرعية معينة، أجاب 81% منهم أنّهم يؤيدون العقوبات الجسدية على جرائم مثل السرقة. 75 و 79% على التوالي وافقوا على عقوبة الإعدام للزناة والمرتدين.

أبلغ العالم السياسي الأمريكي «مارك تيسلر» عن نتائج مماثلة من استطلاعات الرأي في الجزائر والعراق والأردن والأراضي الفلسطينية. في حين قالت الأغلبية الكبرى في جميع البلدان الأربعة إنّها تفضّل نظاماً سياسياً ديمقراطياً، وافق ما بين 50 و 60% أيضاً على أنّ «رجال الدين يجب أن يكون لهم تأثير على قرارات الحكومة» وأنّه على «الحكومة تنفيذ قوانين الشريعة فقط». يصف «تيسلر» أولئك الذين يؤيدون كلا المجموعتين من التصريحات بأنّهم «ديمقراطيون إسلاميون»، لكن إعطاء قادة دينيين غير منتخبين رأياً في قرارات الحكومة وجعل الشرائع الدينية أساس القانون لا يمكن أن يوصف بأنّه ديمقراطي بأيّ معنى ليبرالي للمصطلح. من يمثّل المثل العليا الديمقراطية الليبرالية تمثيلاً أفضل هم أولئك الذين يسميهم «تيسلر» «الديمقراطيين العلمانيين»، الذين يؤيدون الديمقراطية ويفضون تدخل الزعامات الدينية والشريعة الدينية بوصفهما أساساً لصنع القرار السياسي. وهؤلاء يشكّلون أقلية في جميع البلدان الأربعة، ومع ذلك فإنّهم يشكّلون نسبةً لا بأس بها من 37 إلى 45% من السكان.

ترجع «رونالد إنغلهارت» نفسه لاحقاً عن استنتاجه الأصلي بأنّ مواطني البلدان ذات الأغلبية المسلمة لا يختلفون فيما يتعلق بتشجيعهم للديمقراطية؛ لأنّ تأييد المبدأ الرسمي للديمقراطية بوصفه انتخابات حرة لا يكفي إذا لم يكن مدعوماً بقبول المبادئ الأساسية للمساواة والحرية.

ومع أنّ سكان كل بلد في العالم تقريباً يوافقون الآن على هدف الديمقراطية، لا يوجد قبول عالمي لقيم التعبير الذاتي (مثل: التسامح الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، والثقة) وتشديد حقبة ما بعد الرأسمالية على المشاركة وحرية التعبير التي تعدّ جوهر الديمقراطية. تشكّل -اليوم- هذه القيم المتباينة الصدام الحقيقي بين المجتمعات الإسلامية والغرب.

يفسّر المزج بين التأييد واسع النطاق للمبدأ الرسمي للديمقراطية مع التفضيل الأغلبية المتزامن لدور قوي للدين في السياسة ظاهرةً عادةً ما تتكرّر في البلدان الإسلامية، وهي أنّ الانتخابات، حتى لو كانت حرة إلى حدّ كبير، فغالباً ما تأتي بالأحزاب والأنظمة الإسلامية إلى سدّة السلطة، وتعارض أهداف هذه الأطراف وأفعالها مع الأسس الليبرالية للديمقراطية. هذا ما حدث بعد الثورة الإيرانية عام 1979، وفي أول انتخابات حرة جرت في الجزائر عام 1991، وفي الأراضي الفلسطينية عام 2006 حينما أمسكت حماس زمام السلطة، وفي أعقاب الربيع العربي في مصر وتونس. وتدرجياً في تركيا تحت قيادة رجب طيب أردوغان. في كل هذه البلدان، هناك شريحة كبيرة من المواطنين تعارض أن يكون للإسلام دور سياسي، وتؤيّد ديمقراطية ليبرالية حقيقية، لكن باستثناء تونس، لم يتمكنوا من الانتصار.

ربط الخيوط ببعضها

حتى الآن، نظرنا في تفسيرات بديلة واحدة تلو الأخرى، تبيّن لماذا تجاوزت الديمقراطية العالم الإسلامي. ومع ذلك، قد لا يكون هناك تأثير واحد، بل تراكم عوامل المختلفة، يمكن أن يفسّر الاختلاف بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية. في المتوسط، الدول الإسلامية أفقر، وهي تعتمد اقتصادياً أكثر على الموارد الطبيعية، ولم تتعرّض لتأثير الاستعمار الغربي أو تعرضت لمُدّة وجيزة فقط. هل يمكن لهذه العوامل مجتمعة أن تفسّر الاختلاف بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية؟ من أجل التحقّق من هذا، يمكننا استخدام ما يسمى بالطرائق الإحصائية متعددة المتغيرات، والتي تجعل من الممكن التحقيق في تأثير العوامل المختلفة في وقت واحد. تظهر نتائج هذه التحليلات أنّ جميع العوامل التي ذكرت في هذه الدراسة تقدّم مساهمةً مستقلةً هي عوامل تزيد من فرص الدولة في تبني الديمقراطية. والاعتماد المنخفض على الموارد الطبيعية والازدهار الاقتصادي والماضي الاستعماري الغربي جميع هذه العوامل لها تأثيرات إيجابية وذات دلالة إحصائية على احتمالية أن تكون الدولة ديمقراطية. وللإختلاف بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية، فإنّ الاعتماد على النفط والموارد الطبيعية الأخرى هو أهم تفسير، تليها التجربة الاستعمارية، ثم مستوى الازدهار. فيما يتعلّق بالماضي الاستعماري، فإنّ هذه النتيجة تتعارض مع الافتراض السائد بأنّ الاستعمار الغربي مسؤول عن أزمة العالم الإسلامي. ومع ذلك، فإنّ معظم الفرق (60%) بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية لا يمكن تفسيره بالاعتماد على الموارد أو الاستعمار أو مستوى الرخاء، وهذا يؤكّد الصورة التي بدأنا بها. إذا أخذنا دولة ذات أغلبية مسلمة ودولة غير مسلمة متشابهة في جوانب أخرى

ذات صلة - مستوى مماثل من الازدهار وماضٍ استعماري مماثل والاعتماد على الموارد الطبيعية نفسه - فمن المحتمل أنّ الدولة غير المسلمة سوف تكون ديمقراطية وستكون الدولة الإسلامية غير حرّة جزئياً أو كلياً. هذا لا ينطبق فقط على «موريشيوس، وجزر المالديف»، ولكن أيضاً، على سبيل المثال، اليونان وتركيا. كان كلا البلدين جزءاً ولمدّة طويلة من الإمبراطورية العثمانية - إذ لعبت تركيا دور المستعمر واليونان بوصفها دولة خاضعة - وهما في الوقت الحاضر ليسا متباعدين فيما يتعلّق بالازدهار الاقتصادي، ولكن اليونان كانت أكثر حرية وديمقراطية في تصنيف بيت الحرية (Freedom House) من تركيا، التي حصلت على تصنيف سيّء. كان هناك تردد كبير في الاعتراف بأنّ الدول ذات الأغلبية المسلمة من غير المرجّح أن تكون ديمقراطية من دول في أجزاء أخرى من العالم؛ لأنّ مثل هذا الاستنتاج يُفهم ضمناً بأنّ هنالك تناقضاً «جوهرياً» أو فعلياً وحتماً بين الإسلام والديمقراطية، ولكن ليس بالضرورة. كل ما يُظهره الدليل المقدم هنا هو أنّه في الخمسين عاماً الماضية كانت الدول ذات الأغلبية المسلمة أقل احتمالية للتحوّل إلى الديمقراطية من الدول الأخرى. ومع ذلك، أوّد أن أزعّم أنّه يجب النظر في هذا الأمر وفّق سياق عقود عديدة من الدعاية الأصولية التي تبنتها أنظمة مثل المملكة العربية السعودية وإيران وقطر، والتي تغذيها مليارات الدولارات من عوائد النفط، وليس بالضرورة بصفتهما خاصية ثابتة للمسلمين أو الإسلام. أفضل دليل على أنّ ذلك ليس كذلك هو حقيقة أنّه حتى بعد هذه العقود من التعبئة الأصولية، فإنّ أجزاءً كبيرةً من سكان البلدان الإسلامي بما في ذلك عديد ممّن يعدّون مؤمنين، يدعمون المفاهيم الليبرالية للديمقراطية، وهؤلاء هم أفضل أمل للتغيير. لكن في الوقت الحالي، تظل هيمنة النسخ الأصولية من الإسلام، والتأييد الشعبي الواسع للانصهار بين الدين والسياسة تقيّد القوانين الدينية غير الليبرالية الديمقراطية وحقوق الإنسان، هناك حواجز هائلة أمام التقدّم الديمقراطي الليبرالي في العالم الإسلامي.